التطورات السياسية في تونس في عهد الرئيس قيس سعيّد

أ.م .د. نادية فاضل عباس فضلي*

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

drnadia1927@gmail.com

ملخص :

تونس شأنها شأن الـدول العربية عانت من ويـلات الاستعمار والديكتاتوريات المتجذرة والتي خلّفت مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، والسعي نحو الحرية والاستقلال شمل تونس لحقبات مختلفة، وعدّ العام 2011 بداية جديدة للنظام السياسي التونسي وقد كان احراق «محمد البوعزيزي» لنفسه دلالة رمزية على واقع شعب يعيش لسنوات طويلة تحت دكتاتورية صارمة، تمثل بنهضة شعبية عارمة وبالفعل بعد الاطاحة بالرئيس» زين العابدين بن علي» في 17 /2011/1 كان دستور العام 2014 قد حسم شكل النظام السياسي في تونس وأصبح النظام شبه برلماني وبين شدّ وجذب في العملية السياسية ومع انتخابات العام 2019 أصبح النظام السياسي يواجه مشكلات أكثر صعوبة إذ في سنة واحدة تشكلت ثلاث حكومات الى أن جاء الرئيس «قيس سعيّد» الى السلطة وفوزه بالانتخابات الرئاسية لتونس في2019/1/14، وفي يناير 2021 بدأت الاحتجاجات ضد حكومة» هشام المشيشي» بسبب العنف المفرط للشرطة والأوضاع الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، وفي 25 تموز 2021 علق «قيس سعيّد» عمل مجلس الشعب وعزل رئيس حكومته «المشيشي» وثارت أزمة مع حركة النهضة واستأثر بالسلطة المطلقة في 25 /آب 2022 بعد إقرار دستور جديد وبدأ معارضوه يطلقون عليه لقب المستأثر .

كلمات مفتاحية : تونس، قيس سعيّد، الدستور ، الانتخابات ، حركة النهضة

Political Developments in Tunisia During the Reign of President Qais Saied

Asst. Prof .Dr. Nadia Fadhil Abbas Fadhle
Center For Strategic And International Studies/University of Baghdad

ABSTRACT

Tunisia, like the Arab countries, suffered from deep-rooted colonial mandates and dictatorships that left behind political, social, economic, and cultural problems. The quest for freedom includes Tunisia for different eras, and the year 2011 is a new beginning for the Tunisian political system. "Mohamed Albo-azizi" who burned himself was a symbolic indication of the reality of a people who have lived for many years under dictatorship. It was followed by a popular uprising, and indeed after the overthrow of Zine El Abidine Ben Ali on 17/1/2011, the 2014 constitution had decided the form of the political regime in Tunisia, and the regime became quasi-parliamentary. Between tightening and attracting in the political process, and with the 2019 elections, the political regime became more difficult especially that in one year, three governments were formed. Then President "Qais Saied" came to power and won the presidential elections of Tunisia on January 14, 2019, but in January 2021 protests began against the government of "Hicham El Mechichi" due to police violence and economic conditions caused by Corona pandemic. On July 25, 2021 Qais Saeid suspended the work of People's Assembly and dismissed his prime minister, "Al-Mechishi". A crisis ensued with Nahdha movement, and he seized absolute power on August 25, 2022, after the approval of a new constitution. His opponents began to call him the influencer .

KEYWORDS: Tunisia, Qais Saied, constitution, elections, Nahdha movement\

المقدمة

لقد انطلقت شرارة الحراك الأولى للاحتجاجات العربية في تونس والتي أدت الى الإطاحة بالرئيس «زين العابدين بن علي» في 14 يناير 2011، تبعها قيام الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بلعب دور فاعل بنهج المسار الديمقراطي بعد سنوات طويلة من الحكم الديكتاتوري، وجرت الانتخابات في 23 أكتوبر 2011 وذلك لاختيار أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، والذي عدّ خطوة تاريخية في المرحلة الانتقالية والحرجة، ولأول مرة كان الزعماء السياسيين المنتخبين قد دخلوا مراحل من المفاوضات لم تعهدها تونس من قبل من أجل الاتفاق حول تقاسم السلطة، وكانت أبرز الجبهات المتنافسة جبهه الترويكا المتكونة من حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، وكذلك الجبهة الليبرالية وهي معارضة لجبهة الترويكا وتحمل أفكاراً علمانية صرفة، ومن أبرز أحزابها الحزب الجمهوري وحزب آفاق تونس وحزب نداء تونس وهناك أيضاً الجبهة اليسارية القومية، وهذه الجبهة ليس لها جماهيرية كبيرة، لكن نفوذها يتواجد داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية وهناك أيضاً جبهة الانقاذ الوطني وتضمنت حركة نداء تونس والجبهة الشعبية وعدد من الأحزاب الليبرالية والاشتراكية، وجاءت انتخابات العام 2014 ، وهي أول انتخابات تشريعية عقدت في 26 يناير 2014 تمّ بعدها إقرار دستور 2014، إذ فاز حزب «نداء تونس» ذو الخلفية العلمانية وحصل على المرتبة الأولى بواقع 86 مقعد من اصل 217 مقعد في المجلس ومن ثم جاءت حركة النهضة الإسلامية بـــ 69 مقعداً، ومن ذلك الوقت لحد الان تونس تمرّ بتوترات سياسية وسط خلافات وانشقاقات كثيرة، وجاءت الانتخابات التشريعية والرئاسية والتي جرت في العام 2019 لتعكس الانتقال السلمي للسلطة، فعلى مستوى انتخابات مجلس النواب تصدّر حزب النهضة بالانتخابات التشريعية، ولكن كانت نتيجة منخفضة عمّا سبق وتلاه حزب قلب تونس برئاسة «نبيل القروي» ليفوز بالمرتبة الثانية، أما على مستوى الانتخابات الرئاسية تصدّر الرئيس «قيس سعيّد» المرتبة الأولى وتلاه «نبيل القروي»، وتصاعدت الأحداث السياسية لتبين هيمنة الرئيس «قيس سعيّد» على مفاصل الدول وهذا ما سنراه بشكل مفصل لاحقاً.

أهميه البحث: انطلق البحث من دراسة لواقع النظام السياسي التونسي بعد حراك يناير 2011 وليلقي الضوء على طبيعة الصراعات الجديدة التي طفت على السطح،

والتأكيد على الصراع بين العلمانيين والإسلاميين وما أدى الى عدم الاستقرار السياسي في تونس، والذي انعكس على واقع الانتخابات التشريعية والرئاسية، وبالتالي على الواقع السياسي الفعلي .

مشكلة البحث: بعد حراك 2011 والتحوّل الديمقراطي الذي شهدته تونس والشرعية التي أكتسبها النظام السياسي بانتخابات عام 2014 وانتخابات 2019، ولكن هذه الشرعية اليوم وبعد تغيرات «قيس سعيّد» للدستور تطرح الأسئلة الأتية: هل ستعود تونس الى تكريس النظام الرئاسوي؟ هل سيعود النظام السياسي في تونس الى منطقة المربع الأول من حيث مصادرة الحريات وقمع الآراء؟ وما مدى شرعية الرئيس» قيس سعيّد « في ظل الواقع السياسي في تونس؟

فرضيه الدراسة: إن إعلان الرئيس التونسي» قيس سعيّد « قراره بحل مجلس النواب في آذار 2022 وتوليه كامل السلطات التنفيذية والتشريعية ربما سيعزز أكثر من سلطته بموجب السلطات التي منحها لنفسه وستعود للديكتاتورية من جديد.

منهجية البحث: إن طبيعة البحث فرضت استخدام منهج التحليل النظمي بوصف البحث يتطرق الى النظام السياسي في تونس والتطورات السياسية التي مرت وتمرّ بحقبة الرئيس التونسي قيس سعيّد، فضلاً عن استخدام منهج التحليل الوصفي وذلك لدراسة التطورات السياسية السريعة التي يمرّ بها النظام السياسي في ظل القرارات التي أصدرها الرئيس التونسي بحل البرلمان والاستفتاء على الدستور وإحكام قبضته على مؤسسات الدولة والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

هيكلية البحث: انطلاقاً من مشكلة البحث وفرضيته، ولأجل تحليل التطورات السياسية في تونس في عهد الرئيس «قيس سعيّد»، اقتضى تقسيم البحث على ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: شكل النظام السياسي التونسي وفقاً لدستور العام 2014 .

المبحث الثاني: الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس عام 2019 ومخرجاتها.

المبحث الثالث: الاستفتاء على مشروع دستور 25 يوليو 2022 وإحكام قبضة الرئيس على السلطات ومستقبل النظام السياسي.

المبحث الأول: شكل النظام السياسي التونسي وفقاً لدستور العام 2014

إن التطورات السياسية التي مرّ بها النظام السياسي في تونس طويلة وشائكة وخاصة وأن تونس شأنها شأن دول شمال إفريقيا كانت قد خضعت للاستعمار وسياسته

التوسعية، وفرنسا كانت قد حشّدت جميع قدراتها البشرية والمادية لاحتلال تونس.

المطلب الأول: نظرة عامة عن تونس مرحلة ما قبل الاستقلال وبعدها

لقد مرت تونس بمرحلتين من الاستعمار الفرنسي: المرحلة الأولى: امتدت من 28 نيسان 1881 الى 12 آيار 1881 وتضمنت هذه المرحلة المهمة والخطيرة توقيع اتفاقية «الحماية»، أما المرحلة الثانية كانت قد امتدت من 10حزيران الى 28 تشرين الأول 1881 وشهدت أبشع أنواع القمع للمقاومة التونسية، وامتدت هذه المرحلة حتى إعلان استقلال تونس عن فرنسا في 20 آذار 1956 وتمّ إعلان النظام الجمهوري في 25 تموز 1957 وأنشأ الدستور التونسي في العام ١٩٥٩[1] .

وجاء دستور العام ١٩٥٩ ، ليمثل الدساتير الواضحة والموجزة والقائم على بنية اجرائية ومؤسساتية وقانونية واضحة لا لبس فيها، ضمن إطار نظام سياسي جديد يجب أن يغلب عليه طابع التوازن حصراً، ولكن في حقيقة الأمر لم يترجم فيما بعد رغم ما جاء فيه من بنود مثالية، وذلك بسبب طبيعة المنظومة الحزبية والانحرافات الكثيرة للطبقة السياسية المتحكمة، فضلاً عن تعدد التعديلات الدستورية التي لم تكن تحاكي مواكبة المتغيرات السياسية والاجتماعية، وكان قد وصفه أستاذ القانون الدولي «عياض بن عاشور» بأنه بعث نظاماً جمهورياً ديمقراطياً تمثيلياً وتحررياً» والحقيقة غير ذلك[2] .

وجاء التلاعب بالأحكام الدستورية في حقبة حكم الرئيس «الحبيب بورقيبة» وترافق وتلاحق الفتاوى ذات الظاهر الدستوري للعيان والباطن السياسي المعقد، ليكون لها تأثيراً ملموساً على تناغم أحكام الدستور، والذي فقد شيئاً فشيئاً مبادئه الأصلية، وتمّ التحوّل نحو النظام الرئاسي الشديد المركزية، والـذي هيمن فيه رئيس الجمهورية على جميع السلطات في الدولة، وتمّ إفراغ الأحكام الدستورية من أهم

(1) محمد محمود الطعامنة وسمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005،ص277.

(2) معتز القرقوري، النظام الساسي التونسي، مجمع الأطرش للنشر والتوزيع للكتاب المختص، تونس، 2020،ص119، وينظر: المهدي عـزوز، الانقلاب على دستور الجمهورية التونسية الثانية، أبحاث سياسية ،مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، الدوحة، 2022، ص5.

مضامينها وخاصة المتعلقة بالحقوق والحريات [3] .

وفي حقبة الرئيس «الحبيب بو رقيبة « كان من أكثر التعديلات الدستورية تكريساً لهيمنة الرئيس على السلطة هو التعديل الرابع لعام 1975، والمتضمن تعديل الفصلين40، و51 من الدستور التونسي، إذ تضمن هذا تعديل وضع مادة تقضي بمبايعة الرئيس «الحبيب بورقيبة» رئيساً للجمهورية التونسية مدى الحياة وهذا يمثل تكريس للدكتاتورية، وجاء هذا التعديل بعد استنفاذ الجولات الانتخابية الثلاث في الأعوام 1959 ،1964، 1969 وكان الدستور قبل تعديله يقضي بأن رئيس الجمهورية يتمّ انتخابه انتخاباً مباشراً وحراً كل خمس سنوات على أن لا يتجدد ترشيحه أكثر من 3 مرات وجاء التعديل لتكريس بقاء «بو رقيبه» مدى الحياة [4] .

وبعد تردي الحالة الصحية للرئيس «الحبيب بو رقيبة» قام «زين العابدين بن علي « في تشرين الثاني 1987 والذي كان يشغل موقع الوزير الأول بعزل الرئيس «بورقيبة» من منصبه ووضعه رهن الإقامة الجبرية في «مدينة المنستير» الى أن توفي في إبريل العام 2000 ونصّب نفسه رئيساً للبلاد وأجرى تعديلات دستورية تضمن إلغاء المادة الدستورية التي تتيح للرئيس جعل منصب الرئاسة مدى الحياة وحدد المُدد الرئاسية إذ جاز تعديل لرئيس الجمهورية وأن يتم التجديد فقط لمرتين لا أكثر[5].

ولم يختلف الرئيس «زين العابدين بن علي» عن سابقه «الحبيب بورقيبة» من حيث قمعه لحرية الآراء والأفكار وقمع الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والجمعيات الأهلية والحركات النقابية والتضييق على الأفراد، فضلاً عن قيامه بتعيين كبار ضباط الجيش بالمناصب المعروفة تقليدياً بأنها مدنية فقد عين «الحبيب عمار» وزيراً للداخلية في العام 1987 و عبد الحميد الشيخ «وزيراً للخارجية وما يلاحظ على حقبة الرئيس «زين العابدين» بأنه تمادى في الاستهانة بمطاليب الشعب في الحرية والعيش الكريم، بل ذهب الى أبعد من ذلك فقد تمّ إقرار حزمة من التعديلات الدستورية في آيار

3) المصدر نفسه،ص119-120.

(4) عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجاً ط1، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، برلين، المانيا، 2017،ص86 .

(5) مهند مصطفى، مقاربات نظرية للثروات العربية: الحالة المصرية والتونسية، مجلة الكرمل الجديد، مؤسسة الكرمل الثقافية، فلسطين، العدد2011،108،ص8، وينظر: عبد السلام القلال ، الحبيب بورقيبة : زعيم أمة ورئيس دولة ، ميم للنشر ، الجزائر،2021،ص27

2002 لتكريس حكمه وذلك بتعديل الفصل(39)، الذي كان ينصّ على السماح لرئيس الجمهورية تجديد ترشيحه مرتين فقط، وكان من المفروض انتهاء حقبة حكمه في العام 2004، إلا أنه أقرّ التعديل الأخير والذي سمح بموجبه لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشيحه لتولي منصب الرئاسة بدون تحديد مع إقرار السنّ للترشيح وهو 75 عاماً [6].

(6) القرقوري، مصدر سبق ذكره، ص133، وينظر : شاران غريوال ،ثورة هادئة الجيش التونسي بعد بن علي ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت ،2016، ص 3.

المطلب الثاني: تونس وقيام الاحتجاجات والحراك السياسي والمجتمعي وإقرار دستور العام 2014

استمرت الاوضاع الاقتصادية بالتدهور قبل اندلاع الحراك الشعبي في السابع عشر من كانون الأول 2010، وكانت الشرارة التي أوقدت نار الحراك في تونس بقيام المواطن الفقير البائع المتجول «محمد البوعزيزي» في مدينه سيدي بوزيد التونسية بكسب رزقه لإعالة أولاده، بالمقابل قامت ايدي السلطة بمنعه من البيع بحجة عدم استحصاله الموافقات البلدية مع القيام بالتعدي عليه، ممّا أدى الى إشعال البنزين في جسده ليموت وليتحول الى رمز للإنسان العربي المضطهد والمعذّب وكانت تضحيته الشرارة التي أوقدت نار الاحتجاجات في مدينة» سيدي بوزيد» ولتنتشر في جميع أنحاء تونس ولتجبر الرئيس «زين العابدين بن علي» على التنحي عن الحكم في 15 كانون الثاني 2011 بعد حكم ديكتاتوري استمر ما يقارب 23 عاماً تاركاً تونس ولاجئاً الى المملكة العربية السعودية والتي مات فيها فيما بعد [7].

(7) ريكادو رينيه لا ريمونت ويوسف محمد الصواني، الثورة والانتفاضة والإصلاح والثورة، في مجموعة مؤلفين في كتاب (الربيع العربي والانتفاضة والإصلاح والثورة ،منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص8.

وبعده الإطاحة بالرئيس « بن علي » « تمّ حظر «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي» رمز الدكتاتورية وركيزة الاستبداد في تونس

وبعده الإطاحة بالرئيس «بن علي» تمّ حظر «حزب التجمع الدستوري الديمقراطي» رمز الدكتاتورية وركيزة الاستبداد في تونس، وعد حله موضوعاً في غاية الأهمية بالنسبة للشعب التونسي، وبعد السنين الطويلة من الحرمان والتضييق وعدم المشاركة السياسية وتقيد الأحزاب السياسية وعملها، برزت العديد من الأحـزاب السياسية الجديدة وبفكر جديد، وبدأت

الخطوات جدية نحو الديمقراطية التي نهضت بالمجتمع المدني من الجمعيات المدنية التي تطالب بالتغيير السياسي الجذري في مختلف المجالات، كما حدثت تطورات ايجابية في مجال حرية التعبير عن الرأي، فالصحف والتلفزيونات والاذاعات وشبكات التواصل الاجتماعي بدأت تنتشر بشكل واسع، وأكبر عمل سياسي لاحتجاجات تونس إلغاء العمل بدستور العام 1959 وإلغاء المجلس التشريعي والمجلس الدستوري، وبعد الانتخابات الحرة التي تمت في 23 تشرين الأول 2011 للمجلس الوطني التأسيسي، بدأت تونس تشهد واقعاً سياسياً جديداً ومغايراً للماضي ومجتمع تعددي من الناحيتين السياسية والاجتماعية، وكانت انتخابات المجلس التأسيسي أول فرصة حقيقية لتشكيل المشهد السياسي التونسي وفقاً لموازين القوى في الشارع على الرغم من خصوصية القانون الانتخابي الذي اعتمدته الهيأة العليا لتحقيق أهداف الثورة التي استند الى ما عرف بقانون « أكبر البقايا» بوصفه صيغة معدلة عن التمثيل النسبي بحيث فتح المجال لإشراك أوسع قدر ممكن من الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة في المجلس التأسيسي [8].

وكانت انتخابات المجلس التأسيسي أول فرصة حقيقية لتشكيل المشهد السياسي التونسي وفقاً لموازين القوى في الشارع

وكانت الشخصيتان التونسيتان البارزتان دوراً كبيراً في مسار الانتقال نحو الديمقراطية هما المفكر السياسي «راشد الغنوشي» «رئيس حركه النهضة» «والباجي قايد السبسي» « رئيس حزب نداء تونس»، فقد فهما الموقف في تونس وطبيعة المرحلة التي تتطلب الحاجة الى اتفاق القوى السياسية.

في تونس على التعاون من خلال المرحلة الانتقالية، وهو ما ساعدهما على تقويم بعض العثرات أثناء المسيرة في تلك المرحلة[9].

وكان المشهد السياسي في تونس بعد رحيل «بن علي» قد تضمن مراحل وتطورات سياسية أساسية يمكن اجمالها بما يأتي:

المرحلة الأولى: حدثت انتخابات المجلس التأسيسي في 23

(8) عميرة علية الصغير، الثورة التونسية ثـورة الـكـرامـة، في مجموعة مؤلفين في كتاب الربيع العربي: الانتفاضة والاصـلاح والثورة، منتدى المعارف، بيروت، 2013،ص83-84، وينظر :هيثم سليماني، التوافق السياسي في تونس : محطات ومطبات ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الظعاين، قطر، آذار 2017، ص 3.

(9) خير الدين حسيب، تونس الى أين؟ تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعاً ،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت السنة 38،العدد440،تشرين الأول 2015،ص8.

تشرين الأول 2011 وظهر تنافس ما يقارب 1500 قائمة حزبية مع وجود 10 الآف مترشح ومائة حزب سياسي تنافسوا على 217 مقعد وحصل حزب النهضة على 89 مقعد من أصل 217 تلاها المؤتمر من أجل الجمهورية بـــ 29 مقعد ثم تحالف العريضة الشعبية بـــ 26 مقعد.

المرحلة الانتقالية الثانية: شهدت انتخابات 2011 صعود الإسلاميين عبر حزب النهضة مشكلين حكم الترويكا مع العلمانيين الذي ضم حزب النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، وفشلا في إعداد الدستور والقانون الانتخابي مع تصاعد الاغتيالات أبرزها اختيار قيادي الجبهة الشعبية «محمد البراهمي» في 2013 و»شكري بالعيد» في العام 2013، ممّا أدى الى تعطيل أعمال المجلس التأسيسي وطالب الشعب التونسي بحكومة لتصريف الأعمال والانتهاء من صياغة الدستور بسرعة.

المرحلة الانتقالية الثالثة: وكانت تونس قد دخلت في المرحلة الثالثة في العام 2014 بمرحلة خطيرة وسلمت حركة النهضة « مرحلة التدعيم الديمقراطي 2014- 2019 وحصل حزب «نداء تونس» في العام 2012 على أغلبية مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية لعام 2014 بنسبة 89 مقعداً من أصل 217 ، في مقابل حصول الإسلاميين على 69 مقعد وفاز «الباجي قائد السبسي» رئيس حزب «نداء تونس» بالرئاسة بنسبة 68, 55 ٪ منافساً « للمنصف المرزوقي» [10] .

وكانت تونس قد دخلت في المرحلة الثالثة في العام 2014 بمرحلة خطيرة وسلمت حركة النهضة الحكم بمحض إرادتها الى حكومة تكنوقراط تعهدت بإتمام اجراءات المرحلة الانتقالية قبل نهاية العام 2014 ، فمن التحديات التي واجهت حزب النهضة كيفية تعلم ممارسة الحكم وتسيير شؤون مؤسسات الدولة كما أن العمل في السلطة نبه حزب النهضة على حجم مقاومة الإصلاح من جانب مجموعات اللوبي ومجموعات المصالح المترسخة وممثلي النظام القديم [11].

(10) سامي كعبش ومصطفى خواص، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة: دراسة في حالة تونس بعد ثورة ١٤جانفي 2011،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد9،العدد2جويلية 2020،ص409- 412.

(11) أحمد منصور، حوار مع الشيخ راشد الغنوشي، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة36،العدد 422،نيسان2014، ص8، وينظر: حمزة المؤدب، خروج النهضة المرتبك من الإسلام السياسي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، بيروت، ايلول 2019،ص16.

وطالما كان «الغنوشي « يرى أن حركة النهضة هي الأساس لمشروع إسلامي ديمقراطي وتمثل تياراً عصرياً ومتنامياً في الساحة الإسلامية العربية، وتناضل من أجل تحقيق الحريات العامة والخاصة مثل حرية الرأي والتجمع والتعبير والصحافة واحترام حق الأغلبية في الحكم والأقلية في المعارضة عبر مؤسسات تنبثق عنها الشرعية والتداول على السلطة، وما يحسب لصالح «الغنوشي» نزوعه نحو البرغماتية السياسية والتي مكنته من الاستفادة من أخطاء التجربة وساعدته على تسويق صورة ايجابية سواء على الصعيد المحلي أو العربي والدولي [12].

حركة النهضة هي الأساس لمشروع إسلامي ديمقراطي وتمثل تياراً عصرياً ومتنامياً في الساحة الإسلامية العربية

جاء الفوز لصالح حزب نداء تونس بـ 85 مقعدا وجاءت حركة النهضة في المرتبة الثانية بواقع 69 مقعداً، والاتحاد الوطني الحر حصل على 16 مقعدا ، وأصبحت البلاد تدار من رقيبين أحدهما على الآخر وأغلب من صوت النهضة باعتبار أن حزب نداء تونس هو عدو لهم، بالمقابل أغلب الذين صوتوا لنداء تونس هو خوفهم من التهديد الإسلامي للحريات، وعليه لم يتم الانتخاب على أساس الموازنة بين برامجهم السياسية، واكتسبت السلطة الجديدة دعماً شعبياً ومنحته لها النهضة على أمل أن ينتهي مشروع الأحزاب والصراع الدموي [13].

وجاء دستور العام 2014 ليضمن حرية التعبير وحرية المعتقدات والأفكار والأديان وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات بوصفها قنوات مهمة لتجسيد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتخلصت تونس من نظام الحزب الواحد والحكم الواحد وظهرت التعددية كمؤشر من مؤشرات التحوّل الديمقراطي، كما نرى أن القانون الانتخابي لعام 2014 قد احتفظ بالعديد من المميزات والأحكام الواردة في قانون العام 2011 [14].

بالنسبة للقانون الانتخابي لعام 2011، تمّ إصدار المرسوم(35) لعام 2011، والذي حدد النظام الانتخابي للمجلس التأسيسي آنذاك، وحدد طريقة الاقتراع وكيفية توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية

(12) صالح زهر الدين، الحركات والأحـــزاب الإسـلاميـة وفهم الآخـر، دار الساقي، بيروت، 2012،ص572-573، وينظر: مسعود الرمضاني، تونس الانتقال الديمقراطي العسير ،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،حي الحدائق ، تونس،2017،ص240.

(13) أحمد الأبيض، قراءة في التجربة التونسية في الشراكة السياسية، في كتاب مجموعة مؤلفين الشراكة والمشاركة السياسية، عمان، 2016،ص129-130، وينظر: لعياضي يوسفي، التحولات السياسية الراهنة وأثرها على أرسـاء مبدأ الديمقراطية – تونس، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ، 2015، ص 55.

(14) خولة سـعـداوي، دور المؤسسة التشريعية في عملية الانتقال الديمقراطي تونس أنموذجاً 2011- 2018،رسـالـة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019،ص6.

وعدد أعضاء المجلس التأسيسي على قاعدة نائب لكل(٦٠) ألف نسمة، كما احتفظ المجلس الوطني التأسيسي بالحفاظ على نظام القائمة المغلقة والتمثيل النسبي التي تمّ فيها توزيع المقاعد وفقاً لطريقة أكبر البقايا، وتم تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديد عدد مقاعد مجلس النواب لنفس الآلية التي تمّ بها انتخاب المجلس الوطني التأسيسي [15].

وكانت تونس قد نجحت في إرساء دستور 26 يناير 2014 والذي صادق عليه أعضاء المجلس الوطني التأسيسي بأغلبية ضمّت 200 صوت من مجموع 217 عضواً، وضم الدستور 146 فصلاً تمّ توزيعه على ١٠ أقسام وجاء في مقدمته 51 تونس دولة حرة مستقلة نظامها نظام جمهوري، وكان دستور تونس لعام 2014 قد سمح بالتعددية السياسية مع اجرائه لانتخابات تشريعية والتي فاز فيها حزب نداء تونس، ثم تلتها تنظيم انتخابات رئاسية في العام 2014 والتي مثلت أول انتخابات تنافسية شفافة في تاريخ تونس والتي فاز فيها « الباجي قايد السبسي» ،بالتالي تمّ انهاء قانون العزل السياسي وعززت مبدأ التداول السلمي للسلطة والتخلص من الدولة البوليسية، وبذلك استطاعت تونس من تحقيق انجاز لنفسها وسمّي بالاستثناء السياسي وأكد الدستور على المبادئ الديمقراطية الآتية [16] :

1-أكّد الدستور التونسي لعام 2014، على مدنية الدولة، وقيامها على أساس المواطنة وإرادة الشعب وسيادة القانون الفصل 2 والشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات الفصل 3.

أكّد الدستور التونسي لعام 2014، على مدنية الدولة، وقيامها على أساس المواطنة وإرادة الشعب وسيادة القانون

2- كفل الدستور التونسي حرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية وحيادية دور العبادة عن التوظيف الحزبي وأكد أن الدولة راعية للدين الفصل 6.

3- الفصل 21 خصص للحقوق وأن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات ومتساوون أمام القانون دون تمييز والحق في الحياة مقدس، ولا يجوز المساس بها، وتحمي الدولة كرامة الذات

(15) أماني صالح دياب العرعير، الانتخابات والتحوّل الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري (2011-2016) رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2017،ص104.

(16) المصدر نفسه، ص 135-137، وبنظر: تمازيرت ليندة وبوقطوف مريم ،التحوّل الديمقراطي في شمال إفريقيا : دراسة حالة تونس 2011- 2017، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تيزي وزو،2018، ص62.

البشرية وحرية الجسد ومنع التعذيب المادي والمعنوي الفصل 22 و23.

4- الدستور أكّد على صيانة الحريات وحرية الرأي والفكر والإعلام وتكوين الأحزاب والنقابات والاجتماع والتظاهر السلمي الفصول 31و 37.

5- أكد الدستور التونسي على فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتوازنها عن طريق ممارسة الشعب السلطة التشريعية عبر ممثليه بمجلس النواب المنتخبين انتخاباً حراً مباشراً لمدة 5 سنوات، ويرأس السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية المنتخب انتخاباً حراً مباشراً لمدة 5 سنوات ولا يجوز توليه لأكثر من دورتين كاملتين، كما لا يجوز لرئيس الجمهورية الجمع بين مسؤولياته وأي مسؤولية حزبية، أما السلطة القضائية مستقلة تضمن إقامة العدل والقاضي مستقل لا سلطة عليه ويسمّى القضاة بأمر رئاسي من المجلس الأعلى للقضاء[17] .

أكد الدستور التونسي على فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتوازنها عن طريق ممارسة الشعب السلطة التشريعية عبر ممثليه بمجلس النواب

ومن أهم ما جاء بدستور العام 2014 أيضاً يعد التصويت على الثقة في مواصلة الحكومة لنشاطها وأعمالها من التقنيات الدستورية المستحدثة، والتصويت على الثقة يمكن أن يكون بطلب من رئيس الحكومة أو بطلب من رئيس الجمهورية، ففيما يتعلق أولاً يطلب التصويت على الثقة الصادر من رئيس الحكومة فأنه جاء بالفصل 98 فقرة ثانية من الدستور أنه «يمكن لرئيس الحكومة أن يطرح على مجلس النواب التصويت على الثقة في مواصلة الحكومة لنشاطها ويتمّ التصويت بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب الشعب، فأنه لم يحدد المجلس الثقة في الحكومة اعتبرت مستقيلة» وفي هذه الحالة يكلف رئيس الجمهورية الشخصية الأقدر لتكوين حكومة طبق مقتضيات الفصل 89 من الدستور [18] .

وأهم ما جاء في دستور تونس لعام 2014 تمّ تخصيص الباب السادس الفصل 125 للهيئات الدستورية المستقلة وتضمن « تعمل

(17) أماني صالح دياب العرعير، مصدر سبق ذكره ، ص 135-136.

18) القرقوري، مصدر سبق ذكره، ص 487.

الهيئات الدستورية المستقلة على دعم الديمقراطية وعلى كافة مؤسسات الدولة تسيير عملها» وتتمتع هذه الهيئات بالشخصية القانونية والاستقلالية والإدارية

المالية وتنتخب من قبل مجلس نواب الشعب بأغلبية معززة، وترفع اليه تقريراً سنوياً يناقش بالنسبة الى كل هيئة في جلسة عامة مخصصة للغرض وتضمنت هذه الهيئات بموجب الفصول(126--128-127 129 و130) وهناك العديد من الهيئات [19].

(19) كعبش وخواص ، مصدر سبق ذكره، ص 414-415.

١- هيئة الانتخابات: وتسمّى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتتولى إدارة الانتخابات والاستفتاءات وتنظيمها والإشراف عليها، وتضمن سلامة المسار الانتخابي ونزاهته وتصرح بالنتائج.

٢- هيئة الاتصال السمعي والبصري: تتولى تعديل قطاع الاتصال السمعي البصري وتطويره وتعمل على ضمان حرية التعبير والإعلام وعلى ضمان إعلام تعددي نزيه.

٣- هيئة حقوق الإنسان تراقب احترام الحريات وحقوق الإنسان وتعمل على تعزيزها.

٤-هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة: تستشار الهيئة في مشاريع القوانين التي تتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

٥- هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: تسهم في سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته ونشر ثقافته وتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية ورصد حالات الفساد في القطاع العام والخاص.

النظام السياسي في تونس كان قد مرّ بتحولات كبيرة بعد خلع الرئيس «زين العابدين بن علي» والذي حكم تونس قرابه 23 عاماً من الحكم البوليسي والديكتاتوري

وأخيراً ممّا تقدم نجد أن النظام السياسي في تونس كان قد مرّ بتحولات كبيرة بعد خلع الرئيس «زين العابدين بن علي» والذي حكم تونس قرابه 23 عاماً من الحكم البوليسي والديكتاتوري، ترك المؤسسات السياسية في فوضى عارمة ، مع دولة متهالكة على الصعيد الاقتصادي، وجاءت الاحتجاجات الشعبية

وحرق المواطن البوعزيزي لنفسه للتعبير عن الواقع التونسي البائس والغارق في مستوى عميق من الفقر الاقتصادي وتغييب الحريات ومصادرة الحقوق والتعبير على الرأي، وجاءت انتخابات العام 2014, والدستور لتعبر عن مرحلة جديدة في الحياة السياسية وكمؤشر نسبي للتحول الديمقراطي بما تضمنته المرحلة من توترات عسيرة وصراع واضح بين الفكر العلماني والفكر الإسلامي والذي ما زال ماثلاً الى حد الآن وينعكس بشكل أو بأخر على واقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وجاءت الاحتجاجات الشعبية وحرق المواطن البوعزيزي لنفسه للتعبير عن الواقع التونسي البائس والغارق في مستوى عميق من الفقر الاقتصادي

المبحث الثاني: الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس عام 2019

قبل الحديث عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس 2019،لابد لنا من الاطلاع على حقبة الرئيس التونسي «الباجي قايد السبسي» والذي شغل منصب رئيس جمهورية تونس من العام 2014 – 2019.

(20) وفـاة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي عن عمر يناهز٩٢ عاماً، com.france24.amp.www

المطلب الأول: آليات تشكيل الحكومات في تونس وطبيعة الصراعات

تولى رئاسة تونس «الباجي قايد السبسي» خلفاً للرئيس «محمد المنصف المرزوقي» إثر انتخابات العام 2014 ويعد «السبسي» العدو اللدود للإسلاميين، قبل أن يتمّ التحالف معهم بعد انتخابات العام 2014، لكن ونتيجة الصراع المستمر بين العلمانيين والإسلاميين تمّ انهاء التوافق بينه وبين حركة النهضة الإسلامية في أيلول 2018، موجهاً اتهاماً للإسلاميين بتشكيل ائتلاف مع رئيس الحكومة «يوسف الشاهد» [20] .

تعمق الخلاف بين اجنحة الحكم والسلطة في تونس، وكان الاقتصاد التونسي قد وصل الى حد ما يسمّى بالأزمات الاقتصادية الخطيرة

في الحقيقة تعمق الخلاف بين اجنحة الحكم والسلطة في تونس، وكان الاقتصاد التونسي قد وصل الى حد ما يسمّى بالأزمات الاقتصادية الخطيرة وتعمقت أزمة الحكم بين رئيس الحكومة

«يوسف الشاهد» وحزبه «نداء تونس»، وبين ما يعرف بالأحزاب المكونة للائتلاف الحاكم، ووجهت اتهامات» للشاهد» بعرقلته للعمل البرلماني ووجوب تنظيم انتخابات جديدة، وعليه وجه الرئيس «السبسي» بتجميد عضوية «الشاهد» بسبب خروجه عن النهج الحزبي، ولابد من استبداله واختيار حكومة جديدة لتنفيذ البرنامج الاقتصادي والاجتماعي «لنداء تونس» [21] .

(21) صحيفة الوطن ، الكويت ، بتأريخ 2018/9/16 .

وكان الاتحاد العام التونسي للشغل قد ساند مطلب «السبسي» بإقالة حكومة «الشاهد» بمقابل رفض حركة النهضة الإسلامية لهذه الإقالة لأنها حسب وجهة نظر الحركة ستقوض من مسار الاصلاحات الاقتصادية ونتيجة لهذه الخلافات أصبح هناك شلل تام في المؤسسات الحكومية والدوائر التابعة لها مقابل تجاهل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي يعيشها المواطن التونسي مع شعور التونسيون باستياء كبير بعد أكثر من ثماني سنوات عن الثورة التونسية [22] .

(22) المصدر نفسه .

واستمر «يوسف الشاهد» بمنصبه من 27 آب 2016- 27 شباط 2020 وجاء ليتبعه «الياس الفخفاخ» من27 شباط 2020 – 2 أيلول 2020، إذ نتيجة للصراع التونسي منح البرلمان التونسي بأغلبية كبيرة الثقة لائتلاف حكومي جديد برئاسة «الياس الفخاخ « إذ وافق 129 من أعضاء البرلمان التونسي على الحكومة في مقابل 77 عضواً بعد جلسة صعبة، وجاءت الموافقة من البرلمان التونسي بعد أيام من إعلان «الفخفاخ» إقامته تحالفاً جديداً مع حزب النهضة ذي التوجه الإسلامي [23].

التأسيس الدستوري الصحيح للدولة الديمقراطية أوجب فسح المجال للمواطنين لإبداء آرائهم في عملية كتابه الدستور وتدوينه

(23) البرلمان التونسي يوافق بأغلبية كبيرة على حكومة ائتلافية برئاسة الفخفاخ
www. bbc. Com تاريخ الزيارة 2022 /10/27

رغم ذلك بقيت الصراعات السياسية ماثلة على المشهد السياسي وقدم رئيس الوزراء التونسي (الفخفاخ) استقالته الى رئيس الجمهورية «قيس سعيّد» في 15 تموز 2020 بعد 5 أشهر من نيل حكومة البرلمان وعلينا العودة الى الانتخابات سواء الرئاسية أو التشريعية لمعرفة مخرجاتها على الواقع السياسي التونسي، وعند النظر لدستور تونس

بعد الثورة نراه بأنه لم يكن فردياً بل كان عملاً جماعياً وطنياً، ذلك لأن التأسيس الدستوري الصحيح للدولة الديمقراطية أوجب فسح المجال للمواطنين لإبداء آرائهم في عملية كتابه الدستور وتدوينه، فيما يتعلق بالعدالة ودولة المؤسسات والقانون، وقد صوّت على الصياغة النهائية لدستور 2014 حوالي 92% أي 20 نائباً، والذي تكوّن من 149 فصلاً وعشرة أبواب تخص هوية الدولة ونظامها[24] .

ويمكن القول منذ انتخابات العام 2014 حققت تونس بعض التقدم في مرحلة الانتقال الديمقراطي، ولكن فيما بعد وبسبب الافتقار الى الإرادة السياسية فأن العديد من الاصلاحات الأساسية اللازمة للقطيعة مع النظام التونسي السابق من أجل تحقيق طموحات الشعب، والكثير رأى أن تحالف «نداء تونس» مع حركة النهضة غير مفيد في ظل العهد البرلماني الأول إذ لم يتمكن البرلمان الأول، من ارساء الحقوق والحريات الفردية التي ناضل التونسيون عليها مثل المحكمة الدستورية والهيئات الدستورية المستقلة، لذا جاءت انتخابات العام 2019 لتحمل جملة من الاصلاحات بمختلف اوجهها[25] .

(24) أنور الجمعاوي ، تونس العبور الى الديمقراطية ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد 7 ، آذار 2014، ص 66.

(25) الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019،التقرير النهائي، مركز كارتر، 2019،ص 5- 6.

المطلب الثاني : الإطار القانوني لانتخابات العام 2019 ونتائجها:

ويشمل إدارة الانتخابات والإطار القانوني، فالعملية الانتخابية في تونس تعمل وفق كل من دستور العام 2014 والقانون الانتخابي لعام 2014، وقانون الهيأة العليا المستقلة للانتخابات، والقانون المتعلق بحرية الاتصال البصري والسمعي، كما ويتناسب الإطار القانوني المنظم للانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس مع المعايير الدولية، كما تتلاءم مع الصكوك الدولية التي صادقت عليها تونس وكذلك أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال [26] .

ويمكن تقسيم الانتخابات في تونس في العام 2019 على مرحلتين:

أولاً: الانتخابات الرئاسية وهي الانتخابات في دورتها الحادية عشر والتي تمّ فيها انتخاب رئيس الجمهورية التونسية السابع في

(26) المصدر نفسه، ص 3- 6، وينظر :الجمهورية التونسية حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019 ، تقرير بعثة المراقبة للعمليات الانتخابية للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا ،2019،ص9.

تاريخ الجمهورية التونسية، ففي الجولة الأولى من الانتخابات كان قد تصدر فيها، من قيس سعيّد ونبيل القروي المرشحين وكان ذلك في 15 / أيلول 2011 والتي كان قد تصدّر فيها المرشح المستقل» قيس سعيّد» قائمة المرشحين يليه المرشح «نبيل القروي» في حين حلّ مرشح حركة النهضة «عبد الفتاح مورو» في المرتبة الثالثة، وكان المرشح المستقل واستاذ القانون الدستور «قيس سعيّد» قد نال صدارة الانتخابات بحوالي 18% وحلّ رجل الأعمال «نبيل القروي « بالمرتبة الثانية بنسبة 15% ، وما يلاحظ على الحملة الانتخابية لقيس سعيّد عدم وجود مظاهر احتفاء أو دعاية إعلامية وتوجه بحملته الى الفئات الشبابية راغباً بإحداث تغيرات عميقة في النظام السياسي التونسي، المركزية السلطة ومكافحة الفساد، كما رفض «سعيّد «مشروع قانون المساواة في الميراث بين الجنسين الذي تقدم به الرئيس « الباجي قايد السيسي» والذي عدّه مخالفاً للشريعة الإسلامية وتمّت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في 13 تشرين الأول 2019 وكانت نتيجتها لصالح فوز «قيس سعيّد» بأكثر من 72%.

وما يلاحظ على الحملة الانتخابية لقيس سعيّد عدم وجود مظاهر احتفاء أو دعاية إعلامية وتوجه بحملته الى الفئات الشبابية

وبالنسبة للانتخابات التشريعية أكدت أحكام الفصل 55 من الدستور التونسي ((أن أعضاء مجلس النواب يتمّ انتخابهم من اقتراع عام مباشر وحر وشفاف على مستوى الدوائر الانتخابية))، ونظام الاقتراع الخاص بالانتخابات التشريعية محدد بالفصول 601 الى 211 طبقاً للقانون الأساسي لعام 4102 المتعلق بالانتخابات والاستفتاءات ونصّ القانون الانتخابي على انتخاب القوائم في جولة واحدة، وأما المقاعد فتمنح على أساس التمثيل النسبي على أعلى مستوى أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية فقد تمّ تحديدها في الفصل 111 والفصل 112 من قانون 2014 للانتخابات الرئاسية ويتمّ انتخاب رئيس الدولة عن طريق تصويت مباشر حر وشفاف ومدة الحكم لهيأة الرئاسة والتي حددها الدستور لا تتجاوز ٥ سنوات، وإذا لم يستحصل

الرئيس أغلبية مطلقة في الدورة الأولى، يتمّ تنظيم الدورة الثانية من المرشحين الذين حصلوا على أعلى الأصوات وفي حال التعادل بين أكثر من مرشح، يتمّ اختيار المرشح الأكبر عمراً للترشيح للدورة الثانية على أن يحصل على أغلبية الأصوات والدستور التونسي في حال تعادل الاصوات يتمّ اختيار المرشح الأكبر عمراً [27] .

جاءت الانتخابات التشريعية في تونس هي الانتخابات في دورتها 14 والتي تمّ فيها انتخاب نواب الشعب التونسي وعقدت في ٦ تشرين الأول 2019 وتمّ التنافس على 217مقعد في مجلس نواب الشعب، والمقاعد الواجب حصولها بالنسبة للأغلبية محددة بـ 109 مقعداً وكانت قد بلغت نسبة مشاركة الناخبين ٤١,٧٪ وحصل حزب حركة النهضة الذي يترأسه «راشد الغنوشي» على 52 مقعداً، أما حزب قلب تونس والذي يترأسه «نبيل القروي» فقد حصل على 38 مقعد أما حزب التيار الديمقراطي والذي يترأسه «محمد عبو» فقد حصل على ٢٢مقعد ، وكانت قد شكلت الانتخابات التشريعية في تونس والتي جرت في 6 تشرين الأول 2019 لحظة حاسمة في تجديد أعضاء مجلس نواب الشعب وانتخاب «قيس سعيّد» رئيساً جديداً للجمهورية بعد دورتين من الانتخابات الرئاسية في 13 تشرين الأول و15 أيلول 2019، وعدت مرحلة انتخابية ديمقراطية ثانية من المصادقة على الدستور التونسي لعام 2014، وكان قد تمّ تقديم موعد الانتخابات الرئاسية بشهرين وذلك على إثر وفاة رئيس الجمهورية «الباجي قايد السبسي» في 25 تموز 2019 وتمّ التسريع في المسار الانتخابي وذلك لملائمة الواجبات الدستورية المتعلقة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية في مدة أقصاها 90 يوماً [28] .

وينظر: بعثة الاتحاد الأوروبـي لملاحظة الانتخابات :تونس 9102،التقرير النهائي ، الاتحاد الأوروبي ، تقارير انتخابية ،تشرين الأول 9102، ص 5-8 .

في الحقيقة بالنسبة للانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس نرى أن الدوائر الاستئنافية في المحكمة الإدارية لديها ما يقارب

(27) الجمهورية التونسية الدراسة حـول الانـتـخـابـات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019، تقرير بعثة المراقبة للعمليات الانتخابية للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا، 2019، ص8- 9.

(28) نتائج رسمية نهائية :النهضة تتصدر الانتخابات التشريعية وقلب تونس ثانياً .https://www aljazeera.net/news/politics/2019

ستة طعون قدمها المرشحون ضد النتائج الأولية للدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية، وأكدت معظم الطعون أن الانتهاكات الكبيرة للقواعد المتعلقة بالإشهار السياسي قد ارتكبت لصالح المرشحين الذين ترشحا الى دورة الإعادة، وأكد المقدمين للطعون أن الهيأة المستقلة للانتخابات قد تباطأت في معاقبة المترشحين الذين ارتكبوا انتهاكات وتمّ رفض ثلاثة من الطعون لأسباب فنية اجرائية، وبالنسبة للدورة الثانية صرّح المرشح الخاسر «نبيل القروي» بفوز «قيس سعيّد» في 14 تشرين الأول 2019، أما بالنسبة للطعن في نتائج الانتخابات التشريعية لدى الدوائر الاستئنافية من المحكمة الإدارية يمكن الاستئناف لاحقاً [29].

(29) الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019، مصدر سبق ذكره، ص 68-69.

وكان الرئيس « قيس سعيّد « قد كلّف «الياس الفخاخ» لتشكيل الحكومة الجديدة بعد انتخابات العام 2019 إذ كانت الحكومة السابقة برئاسة «يوسف الشاهد» والذي كان قد حصل على ثقة مجلس نواب الشعب في آب 2016 وانتهت مهامها في 27 شباط 2020، وكانت هناك العديد من التحديات التي واجهت حكومته» الفخفاخ» تمثلت بالنقاط الآتية [30]:

(30)الانتخابات الرئاسية في تونس قراءة في نتائج الدور الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2019، ص 4- 5 .

1- التحديات الاقتصادية والمالية: ارتبط هذا التحدي الاقتصادي بعجز كبير في الميزان التجاري والميزانية مترافقة مع تراجع قيمة العملة الوطنية التونسية، مع ارتفاع كبير جداً بنسبة المديونية والتي تتجاوز نسبتها ما يقارب 61%، إذ أن الجزء الكبير منها يوجه باتجاه الاستهلاك وليس للمشاريع الإنتاجية العالية النفع وانخفاض نسبة النمو الى ما يقارب 1.5%.

التحديات الأمنية: ويتضمن هذا التحدي مواجهة التطرف العنيف مع إمكانية قيام الجماعات المسلحة بضرب المراكز الأمنية والعسكرية والمنتجعات السياحية

2- التحديات الأمنية: ويتضمن هذا التحدي مواجهة التطرف العنيف مع إمكانية قيام الجماعات المسلحة بضرب المراكز الأمنية والعسكرية والمنتجعات السياحية.

3-التحديات الاجتماعية: وتتضمن مشكلات اجتماعية معقدة ومتجذرة مثل ارتفاع نسب البطالة بين الفئة الشبابية وارتفاع حالة

الفقر والتهميش وارتفاع نسب الفساد والمحسوبية وعجز واضح في ما يعرف بالصناديق الاجتماعية.

وما يمكن ملاحظته على حكومة «الياس الفخفاخ» لم يكن مسار تشكيل الحكومة التونسية سهل ويسير، فقد نتج عن الانتخابات التشريعية مشهد برلماني تضمن وجود عدد كبير من الكتل الكبيرة والتي لا يشكل أي منها أغلبية، وذلك بفعل القانون الانتخابي القائم على آلية التمثيل النسبي، وكما قلنا سابقاً تصدر حركة النهضة قائمة الفائزين فأن ما حصلت عليه من مقاعد لم يمكنها من تشكيل حكومة، وكان سقوط حكومة المكلف الأول «الحبيب الجملي» في نيل ثقة البرلمان بعد مشاورات دامت قرابة شهرين تدل على عمق الخلاف بين القوى السياسية المختلفة، وعلى صعوبة جمع الأغلبية ضمن ائتلاف حكومي متجانس، وعلى إثر فشل «الجملي»، وبعد مشاورات صعبة ودعوة حركة النهضة على تشكيل ائتلاف واسع يضم «حزب قلب تونس» أصر الفخفاخ على الاقتصار على الأحزاب التي دعمت الرئيس» قيس سعيّد» في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية واستثناء قلب تونس وائتلاف الكرامة والحزب الدستوري الحر، بالمقابل فرضت أحزاب التيار الديمقراطي وحركة الشعب وتحيا تونس على الفخفاخ شروطاً للمشاركة بالائتلاف الحكومي تتضمن حرمان منح حركة النهضة حقائب وزارية بالرغم من كونهم أصحاب التمثيل البرلماني الأكبر[31].

ما يمكن ملاحظته على حكومة «الياس الفخفاخ» لم يكن مسار تشكيل الحكومة التونسية سهل ويسير

وعلى إثر ذلك تمكن« الفخفاخ » من تشكيل فريق حكومي متكامل من30 وزيراً نصفهم من مرشحي الأحزاب ونصفهم الثاني من المستقلين، وعدت هذه الحكومة الأكبر والأوسع منذ العام 2011 إذ تضمنت حركة النهضة، والتيار الديمقراطي وحركة الشعب وحركة تحيا تونس وكتلة الإصلاح الوطني وبعد ذلك تصاعدت حدّة التجاذبات السياسية في تونس مع غياب التوافق، ومطالبة حزب التيار الديمقراطي وحزب الشعب بسحب الثقة من رئيس البرلمان «

(31) استقالة حكومة الفخفاخ أسبابها وتداعياتها على المشهد السياسي في تونس :تقدير موقف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة ، تموز 2020، ص 2- 5.

راشد الغنوشي» الذي هو شريكهم في السلطة والدعوة الى تهميش دورها متمثلة بوزرائها، وتصاعدت حدّة الاتهامات لحكومة «الياس الفخفاخ» متهميه بالفساد فعملت النهضة مع حلفائها على تقديم طلب سحب الثقة من رئيس الحكومة بعد أن جمعت التواقيع على ذلك، ورد رئيس الجمهورية على هذه الخطوة بالموافقة وطالب الفخفاخ بالاستقالة وبغض النظر على الظروف التي رافقت الاستقالة [32].

وبعد استقالة «الفخفاخ» اختار الرئيس» قيس سعيّد» في 25 تموز 2020 هشام المشيشي لرئاسة الحكومة وأخذ على عاتقه تشكيل حكومة «تكنوقراط» مستقلة عن الأحزاب من أجل الابتعاد عن التناحرات السياسية وانعاش الاقتصاد المتعثر وضمت التشكيلة 28 عضواً بين وزير ووزير دولة وعرض «المشيشي» قائمة الوزراء على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتثبت من خلو تاريخهم المهني والوظيفي من أي تهرب ضريبي أو شبهات فساد، وكان «هشام المشيشي» قد حصل على أغلبية جيدة في جلسة منح الثقة بالبرلمان التونسي، مترافقة مع اللهجة الصارمة والقوية التي تحدث بها الرئيس «قيس د» والتي ادت الى خلافات عميقة بينه وبين غالبية البرلمان، بالمقابل «المشيشي» كان يدرك جيداً أن استقرار حكومته ومضيها في تنفيذ برامجها لن يتحقق ما لم يحافظ على ثقة حركة النهضة وائتلاف الكرامة وحزب قلب تونس وكتلة المستقبل، بالمقابل «محمد عبو» قدم للتيار الديمقراطي والذي كان رئيسه «قيس ّد» ورئيس الحكومة السابقة «الياس الفخفاخ « استقالته من مسؤولياته الحزبية واعتزال النشاط السياسي [33].

ويمكن اجمال أهم الأسباب لاختيار حكومة «هشام المشيشي» بالنقاط الآتية (34):

١-شخصية هشام المشيشي: إذ وقع الاختيار عليه من الرئيس «قيس سعيّد» لمنصب رئاسة الوزراء وذلك لإيصال رسالة للشعب التونسي أنه يهتم بفئة الشباب، كما أن «المشيشي « ينحدر من منطقة «جندوبة» الشمالية الغربية التي يسودها الفقر والتهميش كما يريد أن

(32) ينظر : المشيشي يقدم حكومة كفاءات تونسية ويدمج الوزارات الاقتصادية https://www.idependentarabia.com//node

(33) المصدر نفسه، ص2-3 .

(34) حكومة المشيشي : سياقات تشكلها والتحديات التي تواجهها، تقدير موقف ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ،ايلول 2020، ص 2-4.

يرضي الشباب الثوري الذين قادوا ثورة الياسمين.

2- مواجهة الفساد: جاء اختيار الرئيس» قيس سعيّد « للمشيشي مع تركيز الرئيس على قضية مواجهة الفساد، إذ عمل «المشيشي» في لجنة التحقيق بالاختلاسات بعد ثورة الياسمين على «زين العابدين بن علي» وعليه لديه الخبرة والدراية في مثل هذه القضايا والتثبت من شبهات الفساد.

٣- حكومة تكنوقراط مستقلة: حرص الرئيس « قيس سعيّد» على اختيار «المشيشي» بوصفه شخصية مستقلة غير حزبية إذ كلفه بتشكيل حكومة تكنوقراط غير حزبية لتشمل القضاة والأكاديميين والموظفين الحكوميين مثل اختيار وزير العدل «محمد بوسيط» وهو قاضٍ أما وزير الدفاع « إبراهيم برتاجي» هو استاذ في القانون.

٤- خطة الإصلاح: أعلن «المشيشي» على وجوب وقف النزيف المالي وتبديد الأمـوال ومعالجة جذرية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عن طريق اطلاق إنتاج النفط والفوسفات في جنوب البلاد ، مع وجوب إصلاح نظام الضرائب وإصلاح البيروقراطية في البلاد واستعادة الثقة في الاستثمار والحفاظ على القوة الشرائية للدولة من أجل حماية الفئات الأكثر ضعفاً.

ولكن في ذات الوقت كانت هناك تحديات واجهت حكومة المشيشي والتي أدت الى إقالته من قبل الرئيس قيس سعيّد بالنقاط الآتية [36]:

(36) المصدر نفسه ،ص4- 5 .

1 - فايروس كورونا كوفيد 2019 إذ كان على الحكومة مواجهة الآثار المتتابعة لهذه الجائحة الخطيرة وافرازاتها على المجتمع التونسي الذي يعاني من مشاكل معقدة في مقدمتها القطاع الصحي

2 - التحديات الاقتصادية الناجمة عن أعباء جائحة كورونا وانعكس ذلك في الوصول الى مستوى الركود الاقتصادي مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وعجز في الميزانية ووصل ما يقارب الى ٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ونتيجة للأوضاع السيئة ، يأتي التونسيون في مقدمة المهاجرين غير الشرعيين الى إيطاليا .

3 - التنافس الحاد بين الرئاسات الثلاث: لابد من التأكيد عن وجود تنافس مؤسسي بين الرئاسة والبرلمان وكيفية ارضاء جميع الأطراف من قبل» المشيشي» لاسيما وأن هناك اختلافات واضحة وعميقة بين «الغنوشي» رئيس البرلمان و» قيس سعيّد» رئيس الجمهورية خاصة فيما يتعلق بالتدخل الخارجي في ليبيا .

4 - انقسام البرلمان: إذ لا يمتلك أي حزب ربع المقاعد في البرلمان واستمرار التنازع داخل البرلمان بين حركة النهضة والحزب الدستوري الحر.

وفي ضوء ذلك والمشاكل المعقدة التي مرت بها تونس قام الرئيس « قيس سعيّد» بإقالة رئيس الوزراء» هشام المشيشي» من منصبه، وبالتالي تمّ دخول البلاد في أزمة دستورية في البلاد التي تواجه ظروف عصيبة بسبب فيروس كورونا، وفي ظل الضعف في آلية وصنع القرارات العامة انتشرت دعوات في منصات التواصل الاجتماعي للخروج في احتجاجات شعبية كبيرة في 25 تموز 2021 الذي وافق ذكرى إعلان الجمهورية التونسية.

لم تكن الخلافات نتيجة لأسباب أيديولوجية ، بل كانت صراعاً حول السلطة التي يسعى وبجهد للسيطرة عليها

المبحث الثالث: الاستفتاء على مشروع دستور 25 يوليو 2022 وإحكام قبضة الرئيس على السلطات ومستقبل النظام السياسي

في البداية نطرح سؤال: كيف انقلب رئيس الجمهورية التونسية «قيس سعيّد» على الدستور؟ وما هي المبررات التي دعم بها موقفه؟

المطلب الأول :قيس سعيّد وهيمنته المطلقة على السلطة

إن استقلالية الرئيس التونسي «قيس سعيّد» كرئيس للجمهورية لم تبعده عن الدخول في خلافات وصراعات بينه وبين الحكومة والبرلمان والقوى السياسية، إذ لم تكن الخلافات نتيجة لأسباب أيديولوجية ، بل كانت صراعاً حول السلطة التي يسعى وبجهد للسيطرة عليها، وتركزت أهم الخلافات حول تشكيل الحكومات واختيار المرشحين والوزراء، وممّا زاد من صعوبة تشكيل الحكومة هو عدم حصول أي حزب أو تكتل على أغلبية المقاعد في البرلمان

بسبب اعتماد نظام التصويت بالقائمة النسبية الذي يصعّب حصول قوائم المترشحين على أغلبية مطلقة من مقاعد البرلمان، ومع تمدد الصراعات كان الرئيس « سعيّد» الفاعل الحيوي في تجاوزه المستمر على صلاحيات البرلمان والحكومة مثل رفضه لصلاحية رئيس الحكومة في تعيين الوزراء ورفض تأديتهم اليمين الدستورية أمامه ورفض التصديق على إنشاء المحكمة الدستورية بعد موافقة البرلمان، وكونه خبيراً قانونياً قام «سعيّد» بتأويل النصوص غير الدقيقة في الدستور وإعادة تفعيل بعض فصوله محاولاً بذلك زيادة صلاحياته، مثل إعلانه بأنه القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية والمدنية أي الجيش وقوات الأمن الداخلي وفي خطابه الذي ألقاه في 18 نيسان 2021 أشار الى هذه الأمور وعدّ هذا إشارة لاستخدام صلاحياته للاستعانة بالجيش في الانقلاب الحاصل على دستور العام 2014 [37].

كان الرئيس «قيس سعيّد» قد دعا القيادات العسكرية والأمنية الى اجتماع طارئ في «قصر قرطاج» في 25 تموز 2021 وأعلن عن اتخاذ تدابير يفرضها الوضع الراهن لإنقاذ الدولة والمجتمع ، بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب بتفعيل المادة 80 من دستور تونس الذي نصّ على ((لرئيس الجمهورية التونسية في حالة وجود خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها يتعذر معه السير العادي لشؤون الدولة والمواطنين، أن يتخذ التدابير الذي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية))، وعلى أنه «في هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة لكن الرئيس « قيس سعيّد» خالف نصّ هذه المادة، فبدلاً من أن يقوم باستشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب قام بإقالة الأول وجمّد عمل الثاني، ثم إن المادة المذكورة لا تنصّ على تولي رئيس

لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة

(37) أنس الملع ، الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية في تونس الخلفيات والأسباب ،دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات ، تشرين الأول 2021، ص7.

الجمهورية رئاسة النيابة العمومية ما يعني وضع السلطة القضائية تحت سلطته [38] .

لقد واجهت اجـراءات الرئيس» قيس سعيّد» وخصوصاً من الشارع التونسي إدانة واسعة بسبب انقلابه على دستور العام 2014، واستمر» قيس سعيّد» في خطاباته المتشنجة والحادة التي خاطب بها معارضيه وإعلانه المستمر عن عزمه تغيير النظام ودستور العام 2014، وتواصلاً مع الرئيس المستمرة، أعلن في 22 ايلول 2021 في بيان رئاسي مواصلة تعليق جميع اختصاصات البرلمان ومواصلة رفعه الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه، مع إقراره باستمرار العمل بتوطئة الدستور والبابين الأول والثاني وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع التدابير الاستثنائية، وبالتالي ألغى العمل بكل دستور 2014[39].

واجهت اجراءات الرئيس» قيس سعيّد» وخصوصاً من الشارع التونسي إدانة واسعة بسبب انقلابه على دستور العام 2014

ويؤكد الرئيس «قيس سعيّد» حسب قوله إنه لا طموحات دكتاتورية لديه وإنه الحامي للديمقراطية وسيحمي حقوق الإنسان، إلا أن الواقع أثبت غير ذلك، إذ قام بسجن عضوين في البرلمان في إطار قضايا متعلقة بحرية التعبير وأغلق مكاتب قناة الجزيرة في تونس ، ووضع بعض شخصيات تحت قيد الإقامة الجبرية ومنع عدد من التونسيين من السفر الى الخارج، والتونسيون يسعون الى إرساء هيئة قضائية مستقلة وقوية لديها صلاحيات تعديل وإلغاء القوانين بما فيها الاجراءات الرئاسية والبرلمانية التي تجدها غير دستورية، وهذا يختلف عن القضاء الخنوع في مراحل سابقة من تاريخ تونس، ومن الملاحظ أن المحكمة الدستورية في تونس لو كانت قوية لنجد بأنها ستدقق في تعليق الرئيس «قيس سعيّد» للبرلمان بموجب الفصل 80[40].

وأكدت منظمة العفو الدولية أن قرار الرئيس «سعيّد» بأن يحل أعلى هيئه قضائية مستقلة في تونس وأن يستبدل بها مؤسسة يستطيع التدخل في عملها قد اجهض آخر مؤسسة مهمة عقب عملية انتزاعه

(38) الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس ظروفه وحيثياته ومآلاته ، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز2021، ص 4- 5.

(39) استكمال أركان الانقلاب هل يفجر قيس سعيّد غضب الشارع بعد مساسه بالدستور؟ https://www.trtarabi.com/issues

(40) اريك غولدستين، تونس الرئيس يستحوذ على السلطة في غياب محكمة دستورية https://www.Human-RightsWatch

للسلطة في تموز 2021 ما يشكل تهديداً واضحاً لسيادة القانون وحقوق الإنسان وكان إعلان الرئيس التونسي في شباط 2021 حل المجلس الأعلى للقضاء والذي يمثل سلطة القضاء المستقلة ردود فعل مختلفة في سياق هيمنة «سعيّد» على معظم السلطات منذ تعليق أعمال البرلمان وإقالة الحكومة المنبثقة وكان «قيس سعيّد» قد انتقد عمل القضاء بوصفه إياه بأنه مسيس ويخدم أطرافاً وشخوصاً معينة مؤكداً بأنه سيعيد صياغة الدستور ويطرحه على الاستفتاء في صيف عام 2022[41].

وجاء حل المجلس الأعلى للقضاء بموجب المرسوم عدد 11 لسنة 2022 والذي أصدره الرئيس «قيس سعيّد» في 12 شباط 2022 وهذا المجلس أسس في أعقاب ثورة 2011، وذلك لإدارة شؤون القضاء وحمايته من نفوذ الحكومة واستبدله بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء ، مانحاً رئيس الجمهورية سيطرة كبيرة على عملية تعيين القضاة وأعضاء النيابة العمومية ومساراتهم الوظيفية وإقالتهم ، ويظل المجلس قائماً ولمدة غير محددة الى حين إنشاء هيأة دائمة تحل محله، وعدّ مرسوم 11، أنه يعزز السلطة الرئاسية في مقابل إضعاف استقلالية السلطة القضائية ونزاهتها وقدرتها على العمل كهيأة رقابة في السلطة التنفيذية [42] .

وبالنسبة للدستور الجديد تسلم الرئيس التونسي «قيس سعيّد» مشروع الدستور الجديد من «الصادق بلعيد» رئيس الهيأة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة المكلفة بصياغة الدستور، ونص الفصل 22 من المرسوم الرئاسي عدد 30 « أنه يرفع الرئيس المنسق لهذه الهيئة الى رئيس الجمهورية تقارير دورية عن تقدم أعمال لجنة الحوار وآخر موعد لإبداء تقريرها النهائي المتعلق بإعداد الدستور في 20/حزيران 2022 وأنها ستنشر مشروع الدستور الجديد بأمر رئاسي في موعد أقصاه 30 حزيران وفق ما نصت عليه الأحكام الاستثنائية المتعلقة باستفتاء 25 تموز 2022[43].

وواجه الرئيس» قيس سعيّد» حول الدستور الجديد العديد من

(41) عمر التيس، حل المجلس الأعلى للقضاء في تونس خطوة إضافية للتخلص من مؤسسات ما قبل 25يوليو
https://amp-france24.com Cdn.

(42) تونس حل أعلى هيئة قضائية يهدد حقوق الإنسان
https://www.Amnesty.org/ar

(43) مسودة الدستور الجديد على مكتب سعيّد هـذه أبـرز ملامحها
https://m.arabi21.com/storg/1445390

الاعتراضات خاصة حول اللجنة الاستشارية التي شكلها» قيس سعيّد» لتقوم بإعداد مسودة الدستور وعلى رأسها استاذ القانون المعروف «الصادق بلعيد» و»أحمد فريحه» وهو وزير داخلية في عهد الرئيس «زين العابدين بن علي» و»عماد الحمامي» مفكر إسلامي مستقل لا ينتمي لحزب النهضة ود. يوسف الصديق و د. «عبد الحميد الشرفي» وهما من أنصار الدولة العلمانية، إذ حددت وأشارت الاعتراضات ((أن الدستور الجديد يشير الى إلغاء أي نصّ يشير الى دين الدولة والمساواة التامة بين الرجل والمرأة))، إذ فسر الداعمون للدولة العلمانية أن الفصل الذي ينصّ على أن تونس دينها الإسلام ولغتها الرسمية العربية حسب ما جاء بدستور 2014 ودستور 1959 يحتج العلمانيون على إلغاء الفصل الخاص بدين الدولة وهو الإسلام لأن سيكون من أقوى الأسلحة التي تمنح قوى التشدد الديني على شنّ الحرب وهو بمثابه إعلان حرب الدين الإسلامي [44] .

يحتج العلمانيون على إلغاء الفصل الخاص بدين الدولة وهو الإسلام لأن سيكون من أقوى الأسلحة التي تمنح قوى التشدد الديني على شنّ الحرب وهو بمثابه إعلان حرب الدين الإسلامي

(44) صحيفة الشرق الاوسط، لندن، العدد 15901 ،يونيو2022.

المطلب الثاني: مشروع الدستور الجديد لعام 2022 ومستقبل النظام السياسي التونسي

كان التونسيون قد أدلوا بأصواتهم في 25 تموز 2022 حول (مشروع الدستور الجديد) الذي طرحه الرئيس « قيس سعيّد « وضمنه صلاحيات واسعة جاءت بطبيعة الحال كلها لصالحه ولتكريس السلطة بيده، وهو ما وصفته المعارضة بأنه قطيعة تامة مع دستور الثورة والذي اقر العمل فيه العام 2014 ، واسس لنظام برلماني معدل واهم ما جاء فيه من تغيرات ندرجها بالنقاط الأتية [45]:

(45) صحيفة الشرق الاوسط لندن العدد 15946 ، 26/ 7/2022.

1 -اقـرار واضح لنظام رئاسي، اذ لم تعد للرئيس صلاحيات الخارجية والدفاع فقط، كما نص دستور العام 2014 ، وانما توسعت لتشمل اختصاصات تعيين الحكومة والقضاة.

2- تقليص كبير لنفود البرلمان .

3-للرئيس الحق في تعيين رئيس الحكومة وبقية اعضائها باقتراح

من رئيس الحكومة .

4- يخول الدستور الرئيس اقالة الحكومة دون ان يكون للبرلمان دور في ذلك

5-الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله صلاحيات ضبط السياسة العامة للدولة، وتحديد اختياراتها الأساسية وتكون لمشاريعه القانونية أولوية نظر من جانب نواب البرلمان.

6- انقسام الوظيفة التشريعية بين مجلس نواب الشعب الذي ينتخب نوابه باقتراع مباشر لمدة (5) سنوات والمجلس الوطني للجهات ويضم ممثلين منتخبين عن كل منطقة على ان لا يصدر لاحقاً قانون يحدد مهماته.

7- يقبل الرئيس استقالة الحكومة اثر تقديم لائحة لوم مصادق عليها بغالبية الثلثين للمجلسين مجتمعين، رغم ان هذا امر صعب تحقيقه ويفسح له المجال ليكون المقرر الأول لمصير اي حكومة.

8- لم يتضمن الدستور بنوداً لا قالة الرئيس خلافاً لما هو موجود في دستور العام 2014،وفي المقابل يمنح له الحق في حل البرلمان والمجلس الوطني للجهات.

تونس جزء من الأمة الإسلامية وعلى الدولة أن تعمل في ظل نظام ديمقراطي على تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف في الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحرية

9- الفصل الخامس والخامس والخمسين «عد تونس جزء من الأمة الإسلامية وعلى الدولة أن تعمل في ظل نظام ديمقراطي على تحقيق مقاصد الإسلام الحنيف في الحفاظ على النفس والعرض والمال والدين والحرية» وكانت منظمات حقوقية دولية انتقدت ذلك لأنه يتيح التمييز ضد الجماعات الدينية الأخرى.

إن دستور «قيس سعيّد» ضرب المؤسسات الديمقراطية وبحسب زعمه أنه جاء لتصحيح مسار الثورة أو تصحيح لمسار التاريخ وما وجهه لهذا الدستور من انتقاد بأنه لم يأت مشروع الدستور مصاغ من جمعية تأسيسه لاقتراحه، من ثم يطرح على المواطنين بل هو جاء من شخص الفرد الحاكم الذي جاء في مقدمة مسودة الدستور

((نحن الشعب صاحب السيادة))، فضلاً عن وصفه لدستور 2014 بأنه يعج بالأقفال وغير ملائم لتونس فقد انفصل عن كل مضمون يمت بالسيادتين الشعبية والوطنية، بالمقابل يرى مؤيدو الرئيس أن هذا الدستور ضروري لمواجهة الإسلاميين وكسر شوكتهم [46].

(46) صحيفة القدس العربي، لندن، بتاريخ 2022/7/1 .

ورغم الجدال الذي أثير حول الاستفتاء على الدستور التونسي الجديد فقد أعلنت هيأة الانتخابات عدد المقترعين بلغ داخل البلاد2,458,985 فرداً من مجموع المسجلين والبالغ عددهم 8,929,665 فرداً أي بنسبة بلغت 54 ,٪27 في حين شككت مؤسسات رقابية في هذا الرقم المعلن من الهيأة وأكدت أن نسبة الإقبال كانت قليلة وأكدت الهيأة أن 3% من المشاركين صوتوا بـ لا، أما 92% قد صوتوا بنعم أما عن نتائج خارج تونس فقد بلغت 6% في أوروبا و٪10 في الدول العربية [47].

يرى مؤيدو الرئيس أن هذا الدستور ضروري لمواجهة الإسلاميين وكسر شوكتهم

ومن الملاحظ أن تطورات الأحداث السياسية سريعة في تونس فمع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية والمقرر لها في 17 كانون الأول 2022 تتجه انظار التونسيين للخلاص من المسار الانقلابي الذي أدخل البلاد فيه الرئيس «قيس سعيّد» ويتطلب هذا الموضوع حواراً وطنياً شاملاً، إذ أكد زعيم جبهة الخلاص السياسي «نجيب الشابي» بمحافظة «قبلي» جنوبي البلاد عن البدء بتحركات ضد الرئيس» قيس سعيّد» والهدف «هو غلق قوس ما تعدّه جبهه المعارضة انقلاباً على الشرعية الدستورية ومحاولة لإرساء حكم الفرد» وهذه الجبهة تضم حركة النهضة الإسلامية صاحبة الأغلبية في البرلمان السابق فضلاً عن شخصيات وأحزاب ومنظمات سياسية، وستقود هذه الجبهة قطعاً تحركات نحو تبني مطالب التركات الاجتماعية ضد الغلاء وفقدان المواد الأساسية المعيشية وارتفاع التضخم كما في الجدول المرفق، وضد سياسات الرئيس» قيس سعيّد « التي قادت تونس نحو الانهيار [48].

(47) الاستفتاء على الدستور في تونس: السياق والنتائج والتداعيات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز 2022 ، ص3.

(48) خميس بن بريك، مع اقتراب الانتخابات في تونس جبهة الخلاص المعارضة تصد ضد قيس سعيّد
https://www.aljazeera.net/news/politics/2022

جدول يوضح المستوى التصاعدي لنسبة التضخم في تونس خلال العام 2022

الشهر	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	آيار	حزيران
نسبة التضخم	6,7	7	7,2	7,5	7,8	8,1
الشهر	تموز	آب	ايلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
نسبة التضخم	8,2	8,6	9,1	9,2	9,8	9,8

المصدر سوسن العويني https://ultratunisia.ultrasaw.com

وكانت قد أثارت نتائج الانتخابات التي شهدتها تونس في دورتها الأولى في 17 كانون الأول 2023 وقاطعتها الجماعات السياسية المعارضة، جدلاً كبيراً ، وأكدت الهيأة العليا المستقلة للانتخابات في تونس إن نسبة المشاركة النهائية في الدورة الأولى من الانتخابات النيابية بلغت 11.2%، وهي مشاركة هزيلة، وأوضحت الهيأة أن عدد الناخبين الذين صوتوا بلغ مليوناً و25 ألف ناخب من مجموع تسعة ملايين و136 ألف ناخب مسجلين[49]. وفي الدورة الثانية للانتخابات التشريعية كان قد أعلن رئيس الهيئة العليا للانتخابات في تونس ، أن نسبة الإقبال على التصويت في 29 يناير 2023 قد بلغت 11.4% وفقاً للأرقام النهائية، وبذلك يكون حوالي 90% من الناخبين قد عزفوا عن المشاركة، وتعد نسبة الإقبال الهزيلة هذه هي الأضعف منذ ثورة 2011 ومؤشراً سلبياً لمشروع الرئيس «قيس سعيّد» الذي يحتكر السلطات في البلاد منذ العام 2021، الذي من جانبه عد أن هذه النتيجة تعود إلى أن «البرلمان لم يعد يعني شيئا» بالنسبة للتونسيين[50] في ضوء ما تمّ طرحه سابقاً تونس في ظل الأوضاع المعقدة التي تعيشها تمّ اجراء الجولة الأولى والثانية من الانتخابات التشريعية في 17 و29 كانون الأول 2023 ، كان الإقبال ضعيف جداً في ظل مقاطعة أحزاب كبيرة ، وعليه لن ينتج برلمان وطني متوازن قادر على

(49) هل يصمد مشروع الرئيس قيس سعيّد بعد نتائج الانتخابات التشريعية ؟ https://www.bbc.comArabic/interactivity

(50) تونس: نسبة المشاركة في الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية تبلغ 11.4% https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D

تحقيق مطالب الشعب في خضم مشكلات معقدة ورئيس جمهورية متحكم بزمام الأمور عمل على افراغ السلطات من محتواها واستفرد بالسلطة، وربما سيشهد الشارع التونسي المزيد من الحركات الاحتجاجية والاعتقالات للمعارضين واضطراب الشارع مع واقع اقتصادي صعب يعيشه المواطن التونسي ، فالمواطن التونسي أصبح لا يؤمن بالديمقراطية وأصبح هناك عزوف عن المشاركة في الانتخابات والمستقبل سيبين ذلك بشكل واضح.

الخاتمة

تُعد تونس أول دولة عربية شهدت عملية الحراك الاجتماعي في العام 2011 بعد سنين طويلة من الحكم الديكتاتوري سواء الرئيس «الحبيب بورقيبة» أو الرئيس «زين العابدين بن علي» وكانت السنوات الأولى ما بعد الحراك قد شهدت تقدماً نسبياً على الصعيد الديمقراطي وذلك بإقرار دستور العام 2014 ، وهو دستور توافقي بعد سنين من حكم الدولة البوليسية ، ولكن الوضع الاقتصادي ظل يسير ببطئ من حيث قلة فرص العمل واستشراء الفساد الإداري والمالي وارتفاع معدلات الفقر، ولم تعكف الحكومات المتعاقبة على وضع اصلاحات سياسية واقتصادية قابلة للتطبيق، بل اتجهوا نحو الصراعات السياسية والجدل العقيم بين العلمانيين والإسلاميين والتي زادت من حدة الشرخ المجتمعي، ولم تعمل على تحسين المستوى المعيشي ولا محاربة البطالة واستشراء الفساد والهجرة الكبيرة التي طالت الشباب، بل أضحى الوضع المعيشي غاية السوء، ومن كل الصراعات التي شهدناها على مرّ الحكومات الى مجيء رئيس الجمهورية استاذ القانون» قيس سعيّد «نرى أن تونس قد دخلت في نفق جديد لا يعرف نهايته والعودة الى الوراء ربما الى النظام الديكتاتوري إذ عمل على الاستئثار بالسلطة منذ قيامه باجراءات 25 تموز 2021 والتي تلخصت بتجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة على نوابه مع توليه لرئاسة النيابة العمومية وإقالة حكومة « هشام المشيشي» الخ... من الاجراءات التعسفية بحجة تصحيح مسار الثورة أو التاريخ كما يقول، ولكن في الحقيقة هو انقلاب سافر على المسار الديمقراطي كما منح لنفسه حقاً تجسد بسلطته العليا على القضاة والقضاء، وهو ما يشير الى تعديه الواضح على السلطة القضائية والإطاحة التي قام بها لعشرات القضاة، فضلاً عن طرحه لمسوده الدستور 25 تموز 2022 وذلك لاضفاء طابع الشرعية لاستيلائه على السلطات وبموافقة الجيش، لكننا نرى اليوم تصاعد حاد للمعارضة وخاصة من قبل الأحزاب

السياسية مثل الاتحاد العام للشغل، والذي له نفوذ كبير في الشارع التونسي بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية مترافقة مع المعارضة القوية للحزب الدستوري الحر بقيادة «عبير موسي»، والمرحلة القادمة وبعد الانتخابات التشريعية بجولتيها في 17 كانون الأول 2022 ، والجولة الثانية في 29 كانون الثاني 2023, ربما لن تفرز برلمان قوي قادر على تلبية طموحات الجماهير بعد العزوف الكبير على الذهاب للانتخابات التشريعية في ظل تراجع كبير للمسار الديمقراطي والعودة الى الدكتاتورية، ربما ستشهد تونس أحداثاً سياسية متسارعة للإطاحة بالرئيس» قيس سعيّد «الذي صادر الحريات والتعبير عن الرأي العام مع التضييق التام على عمل السلطات ممّا يعني عودة تونس الى المربع الأول.

المصادر

الكتب العربية والمعربة

- أحمد الأبيض، قراءة في التجربة التونسية في الشراكة السياسية، في كتاب مجموعة مؤلفين الشراكة والمشاركة السياسية، عمان، 2016.

- ريكادو رينيه لاريمونت ويوسف محمد الصواني، الثورة والانتفاضة والإصلاح والثورة، في مجموعة مؤلفين في كتاب (الربيع العربي والانتفاضة والإصلاح والثورة ،منتدى المعارف، بيروت، 2013.

- صالح زهر الدين، الحركات والأحزاب الإسلامية وفهم الآخر، دار الساقي، بيروت، 2012.

-عائشة عباش، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجاً ط1،المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، برلين، المانيا، 2017.

-عبد السلام القلال ، الحبيب بورقيبة زعيم أمة ورئيس دولة ، ميم للنشر ، الجزائر،2021.

-عميرة علية الصغير، الثورة التونسية ثورة الكرامة، في مجموعة مؤلفين في كتاب الربيع العربي: الانتفاضة والاصلاح والثورة، منتدى المعارف، بيروت، 2013.

- مسعود الرمضاني، تونس الانتقال الديمقراطي العسير ،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،حي الحدائق ، تونس،2017 .

- محمد محمود الطعامنة وسمير محمد عبدالوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2005.

- معتز القرقوري، النظام الساسي التونسي، مجمع الاطرش للنشر والتوزيع للكتاب

المختص، تونس، 2020.

الرسائل والأطاريح

- أماني صالح دياب العرعير، الانتخابات والتحوّل الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري (2011-2016) رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

-تمازيرت ليندة وبوقطوف مريم ،التحوّل الديمقراطي في شمال افريقيا :دراسة حالة تونس 2011- 2017، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تيزي وزو،2018 .

-خولة سعداوي، دور المؤسسة التشريعية في عملية الانتقال الديمقراطي تونس أنموذجاً 2011- 2018،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019.

-لعياضي يوسفي، التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية – تونس ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، رسالة ماجستير ، 2015 .

البحوث والمجلات والتقارير

-أحمد منصور، حوار مع الشيخ راشد الغنوشي، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة36،العدد 422،نيسان2014.

- استقالة حكومة الفخفاخ: اسبابها وتداعياتها على المشهد السياسي في تونس، تقدير موقف المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز، 2020.

- الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة ٢٠١٩،التقرير النهائي، مركز كارتر، ٢٠١٩.

-المهدي عزوز، الانقلاب على دستور الجمهورية التونسية الثانية ، أبحاث سياسية ،مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، الدوحه، 2022 .

-أنس الملع ، الانقلاب الرئاسي على الديمقراطية في تونس الخلفيات والأسباب ،دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات ، تشرين الأول 2021 .

-الانقلاب الرئاسي على الدستور في تونس ظروفه وحيثياته ومآلاته ، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز2021.

-انور الجمعاوي ، تونس العبور الى الديمقراطية ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد 7 ، آذار 2014 .

-بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات : تونس 2019 ، التقرير النهائي ، 6

تشرين الأول 2019.

-الجمهورية التونسية الدراسة حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019، تقرير بعثة المراقبة للعمليات الانتخابية للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في إفريقيا، 2019.

-حكومة المشيشي : سياقات تشكلها والتحديات التي تواجهها ، تقدير موقف ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ايلول 2020.

-حمزة المؤدب، خروج النهضة المرتبك من الإسلام السياسي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، بيروت، أيلول 2019 .

-خير الدين حسيب، تونس الى أين؟ تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعاً ،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت السنة 38،العدد440،تشرين الأول 2015.

-سارة عبد العزيز سالم، لماذا يراهن قيس سعيّد على حكومة المشيشي في تونس، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، أيلول، 2020.

-سامي كعبش ومصطفى خواص، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة: دراسة في حالة تونس بعد ثورة ١٤جانفي 2011،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد9،العدد2جويلية 2020.

-شاران غريوال ،ثورة هادئة الجيش التونسي بعد بن علي ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت،2016.

-مهند مصطفى، مقاربات نظرية للثروات العربية: الحالة المصرية والتونسية، مجلة الكرمل الجديد، مؤسسة الكرمل الثقافية، فلسطين، العدد108 ،2011.

-هيثم سليماني، التوافق السياسي في تونس : محطات ومطبات ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الظعاين، قطر، آذار 2017 .

الصحف

-صحيفة الوطن ، الكويت ، بتاريخ 2018/9/16 .

-صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 15901 ،يونيو2022.

-صحيفة الشرق الأوسط لندن العدد 15946 ، 26/ 2022/7 .

-صحيفة القدس العربي، لندن، بتاريخ 2022/7/1 .

الشبكة الدولية الإلكترونية

-نتائج رسمية نهائية : النهضة تتصدر الانتخابات التشريعية وقلب تونس ثانياً https://www.aljazeera.net/news/politics/2019

- الانتخابات الرئاسية في تونس قراءة في نتائج الدور الأول ، المركز العربي للأبحاث

ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2019
https://alaraby.co.ul.2019
-المشيشي يقدم حكومة كفاءات تونسية ويدمج الوزارات الاقتصادية
https://www.idependentarabia.com/node
-تونس: نسبة المشاركة في الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية تبلغ 11.4%
https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D
استكمال أركان الانقلاب هل يفجر قيس سعيّد غضب الشارع بعد مساسه بالدستور؟
https://www.trtarabi.com/issues
-اريك غولدستين، تونس الرئيس يستحوذ على السلطة في غياب محكمة دستورية
https://www.HumanRightsWatch
-عمر التيس، حل المجلس الأعلى للقضاء في تونس خطوة إضافية للتخلص من مؤسسات ما قبل 25يوليو
.https://amp-france24.com Cdn
-تونس حل أعلى الأعلى هي قضائية يهدد حقوق الإنسان
https://www.Amnesty.org/ar
-مسودة الدستور الجديد على مكتب سعيّد هذه ابرز ملامحها
https://m.arabi21.com/storg/1445390
-حركة الشعب تحت التونسيين للتصويت بنعم على الدستور رغم التحفظات
https://www.alriyadh.com/news
-الاستفتاء على الدستور في تونس: السياق والنتائج والتداعيات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تموز 2022 .
-خميس بن بريك، مع اقتراب الانتخابات في تونس جبهة الخلاص المعارضة تصد ضد قيس سعيّد
https://www.aljazeera.net/news/politics/2022
-هل يصمد مشروع الرئيس قيس سعيّد بعد نتائج الانتخابات التشريعية ؟
https:www.bbc.com Arabic/interactivity
-خميس بن بريك ، بعد انتخابات غابت عنها الأحزاب والجماهير ماذا ينظر تونس العام 2023؟
https://.aljazeera.net/politics/2022
-وفاة الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي عن عمر يناهز٩٢ عاماً .www.amp

france24.com

-البرلمان التونسي يوافق بأغلبية كبيرة على حكومة ائتلافية برئاسة الفخفاخ تاريخ الزيارة 10/27/ 2022

com.BBC.www